

## لجنة المشاهدة والمنتجون وجها لوجه

©D.  
R.



"نغض الطرف عن بعض المقاطع لكننا لا نستطيع الترخيص بعرض الفيلم عندما يكون الأمر مفضوحاً" يقول رئيس لجنة مشاهدة الأفلام مراد شنيحي الذي إتصلت به "ليبرتي" بخصوص منع عرض فيلم "بن مهدي" للمخرج بشير درايس والفيلم الوثائقي "شضايا الحلم" من المشاركة في لقاءات بجاية للسينما.

2013 أوت 04 المؤرخ في 31-772 وبواصل شنيحي شرح موقف لجنة فائلا "التنظيم موجود في الجريدة الرسمية ويتمثل في الرسوم الذي يحدد تشكيلة اللجنة ومهامها" اللجنة إذن متكونة من سبعة أعضاء يقول عنهم المتحدث "سبعة شخصيات محترفة في مجال السينما وخبراء تم تنصيبهم بقرار وزاري" وهؤلاء الخبراء هم الصحفيان سليم عقار ونبيل حاجي والمخرجون لامين مرياح ولياس سميان ونجاة طيبوني وبن تير.



وبواصل مراد شنيحي شرح ما حدث في ملفات الساعة "بعد المشاهدة يناقش أعضاء اللجنة بكل شفافية الفيلم ويحتكم إلى المادة 6 من القانون لمنح التأشيرة. وتتعلق هذه المادة بعدم المساس بالديانات وتاريخ الثورة التحريرية وعدم التحريض على الكراهية والعنف وعدم المساس بالرموز الوطنية". وفي هذا الاطار "أحيانا نغض الطرف عن بعض المشاهد لكن عندما يكون الأمر مفضوحا لا يمكننا أن نسمح بعرض الفيلم".

وعلى هذا الأساس تم منع فيلم "شضايا الحلم" للمخرجة باهية بن شيخ الفقون "لأن المخرجة إستعملت فيديوهات منتشرة في اليوتوب يظهر فيها أشخاص يشتمون السلطة وبحرقون البطاقة الانتخابية. وهذه الصور حتى لو كانت متوفرة في الأنترنت لا يمكن أن نسمح بعرضها في قاعات سنيما رسمية". وحسب المتحدث دائما، فإن قرار لجنته "لا علاقة له بالرقابة بل هو مجرد رأي رافض لهذه الصور التي تمس برموز الدولة" ليضيف " نستطيع أن ننتج فيلما على الوضع السياسي في بلد ما دون اللجوء إلى الشتم".

وحسب مراد شنيحي دائما، لجنته شاهدت 136 فيلما خلال السنة الجارية وكلها تحصلت على التأشيرة ما عدا "شضايا الحلم".

## عمار كساب: "قانون السينما الحالي قمعي"



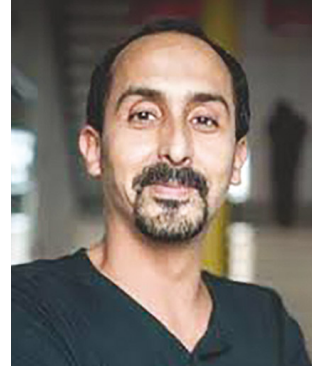
المتعلق بالصناعة السينمائية معتبرا إياه 03 - 11 يحلل الخبير في السياسة الثقافية عمار كساب، في حوار مع "ليبرتي"، مضمون القانون "من أكثر القوانين قمعا للابداع في العالم". ويواصل المتحدث "هذا القانون الذي يعود بعهد الوزيرة السابقة خليفة تومي هو الأكثر قمعا في العالم لأنه ينم عن طبيعة النظام الذي لا يسمح بأدنى حرية في التعبير الفني كون ذلك يشكل خطرا على شرعيته بما فيها شرعيته التاريخية".

ويضيف الخبير في هذا الاطار "دون العودة إلى تفاصيل القانون ومراسيمه التطبيقية الثلاثة يجب الإشارة أن العمل السينمائي يتطلب الحصول على ثلاث رخص على الأقل هي رخصة النشاط ورخص التصوير ورخصة العرض، ولكل واحدة منها ترسانتها البيروقراطية..."

وبخصوص لجنة مشاهدة الأفلام التي تمنح تأشيرة العرض أو تمنع ذلك، يقول عمار كساب "أعضاء هذه اللجنة كانوا مجهولين عند الرأي العام إلى كشف أسمائهم على الوسائط الاجتماعية هذه الأيام... هم يتقاضون 40 ألف دينار نظير مشاهدة أي فيلم طويل و20 ألف دينار نظير مشاهدة فيلم قصير..."

وردا على رئيس اللجنة الذي يقول أن هيئته "ليست لجنة رقابة" يقول عمار كساب "الذين ينفون ممارسة الرقابة يستدلون بوجود لجنة مماثلة في فرنسا، والحقيقة الأولى أن فرنسا ليست نموذجا يقتدى به في هذا المجال ثم اللجنة الفرنسية تمارس الرقابة في حالتين هما حماية الطفولة والمساس بالكرامة الانسانية".

## ياسين بوعزيز: "الثقافة التي تسيرها الدولة تحولت إلى ديكتاتورية"



يشرح في حديثه مع 2016. الذي منع من العرض في لقاءات بجاية للسينما، طبعة "Vote Off" ياسين بوعزيز هو منتج الفيلم الوثائقي "ليبرتي" ظروف منعه من عرض منتوجه السينمائي قائلا "لم نتلق أي تفسير من وزارة الثقافة، لقد إتصلت بعدة أطراف من الوزارة ولم أجد أي رد وبعدها بضعة أيام من المهرجان صرح الوزير عز الدين ميهوبي أن فيلمنا يمس برموز الدولة".

ويضيف المتحدث مستغربا لتصريح الوزير "الفيلم يصور الحريات المختلفة في الجزائر، يظهر فيه أشخاص يعبرون بكل حرية في القاعات الرسمية في تجمعات للمعارضة... هو إذن ينقل صورة عن الجزائر الديمقراطية في عهدة بوتفليقة أين يعبر كل واحد عن رأيه بحرية". وعليه يعتبر ياسين بوعزيز فيلمه "ضحية أعضاء لجنة المشاهدة الذين يخشون على أماكنهم" واصفا أياهم بـ"بيروقراطيين يلعبون دور الدركيين خشية أن يفقدوا مناصبهم".

وحسب المتحدث "المخرجون الجزائريون أصبحوا يعملون لمهرجانات أجنبية بدل السوق الجزائرية منذ إنشاء لجنة المشاهدة سنة 2013 لأن هذه اللجنة تقيدهم وتفرض عليهم مواضيع معينة". ويدعو ياسين بوعزيز لـ"رفع إحتكار الدولة للثقافة" لأن ذلك "يضع الثقافة بين أيدي بيروقراطيين لا إستراتيجية لهم" ليختتم "عندما تكون الثقافة مسيرة من طرف الدولة يتحول ذلك إلى ديكتاتورية".

**المصدر: "ليبرتي"**